نشأة الصناعة المصرية الحديثة
فى النصف الأول من القرن العشرين

د. على عبد العزيز سليمان

وكيل أول وزارة التعاون الدولى

نشأة الصناعة المصرية الحديثة
فى النصف الأول من القرن العشرين

مقدمـــة :

نجحت قوى الامبريالية العالمية واحتلال مصر عام ١٨٨٢ فى هدم دعائم الصناعة المصرية التى أسسها محمد على باشا ، بانى مصر الحديثة ، وكانت اتفاقية التجارة بين الدولة العثمانية وإنجلترا(بلطة ليمان١٨٣٩) المعول الأول فى هدم الصناعة الوطنية حيث منحت إنجلترا حرية التجارة فى أقطار الدولة العثمانية على أساس ضريبة جمركية قدرها (٨٪)من القيمة ، ثم امتد هذا الامتياز إلى باقى الدول الصناعية فيما بعد. وكانت اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ المعول الثانى لهدم هذه الصناعة الناشئة حيث أنها فرضت على مصر تقليص حجم الجيش، المستهلك الأول للمنتجات الصناعية ، وإلغاء الاحتكارات الحكومية وهو ما فتح بدوره باباً واسعاً لدخول السلع الأجنبية ، كما أعفى نظام الامتيازات الأجانب من تطبيق القوانين الوضعية عليهم مما جعلهم يسيطرون على أعمال التجارة و أعطاهم ميزة كبيرة تجاه المواطنين فى كل مجالات العمل الاقتصادى، وقد زاد الطين بلة تورط الخديوي إسماعيل فى الدين مما فرض على الحكومة -تحت ضغط الدول الدائنة- تعيين وزيرين أجنبيين للمالية والأشغال حتى يسيطرا على إيرادات الدولة والمنصرف من الميزانية وذلك فى عام ١٨٧٧، وأدى هذا الوضع المتردى والاضطرابات السياسية الناتجة عن الصراع بين القوى الوطنية والقصر إلى الاحتلال.

وفيما يلى نحاول رصد أهم المتغيرات الحاكمة لتطور آداء الصناعة المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين مبينين عوامل النجاح والإخفاق التى مرت بها الصناعة المصرية .

أولاَ : مسيرة الصناعة قبل الاستقلال :

عمل الاحتلال البريطانى جاهداَ على ربط مصر فى دولاب تقسيم العمل الدولى وذلك بقيامها بدور المزرعة التى تمد العالم الخارجى بالقطن والبصل وغيره من خيرات الأرض وتستورد منه السلع المصنعة ، وقامت سلطات الاحتلال بالترويج لفكرة أن المصرى لا يستطيع أن يكون صانعاَ ماهراَ وأن عليه أن يرضى بكونه مزارعا متميزا .

وفى ظل الاحتلال والامتيازات الأجنبية تدفقت الإستثمارات الأجنبية على مصر للاستفادة من دورها الجديد، ولشراء الأصول والشركات التى باعتها مصر سدادا للديون ، فمن مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة عام ١٨٩٧ والتى بلغت (١٣٫٧ مليون جنيه) وصلت نسبة رؤوس أموال البنوك العقارية وشركات الاستثمار الزراعى إلى ٣ ر٧ مليون جنيه أو ما نسبته (٥٣٫٤٪) من مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة، كما بلغت نسبة شركات النقل ومرافق المياه فى المدن والفنادق نحو ٢١٫٨ ٪ باستثمارات قدرها ٣ مليون جنيه ، أما المشروعات الصناعية فقد شغلت المركز الثالث باستثمارات قدرها ٢ مليون جنيه أو(١٤٫٦ ٪) من المجموع الكلى ، وأخيراً جاءت المشروعات والبنوك التجارية باستثمارات قدرها ١٫٤ مليون جنيه بنسبة (١٠٫٢٪) من المجموع .

من ناحية أخرى عكست أرقام التجارة الخارجية الوضع التابع للإقتصاد المصرى، فقد تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى استيراد الإحتياجات الأساسية من المواد الصناعية ، حيث وصلت نسبة المنسوجات ومنتجاتها إلى ما بين(٢٥-٣٠ ٪) ، والمواد الغذائية إلى مايزيد قليلا على (٢٠٪) ، كذلك اعتمدت البلاد على استيراد الوقود (الفحم) من الخارج ، وبلغت قيمة وارداته حوالى عشر إجمالى الواردات.

وقد احتل القطن نسبة كبيرة من الصادرات وصلت إلى أكثر من (٩٠٪) منها ، بينما احتل الأرز والبصل حوالى(١ ٪) لكل منهما .

ومما لاشك فيه أن السياسات التى اتبعها «اللورد كرومر» مهندس الاستعمار البريطانى العتيد كان لها أثرها فى تدهور الصناعة المصرية والقضاء على أى أمل فى النهوض بها ، حيث قام بفرض ضرائب إنتاج تساوى فى قيمتها الضرائب الجمركية المنخفضة التى تفرض على الواردات (وهى ٨ ٪) وذلك حتى لا تتمتع الشركات المحلية بأى حماية جمركية حقيقية. ومن الغريب أن يذكر كرومر الوضع المتردى لحال الصناعة المصرية - بمنتهى الأسى الكاذب - فى تقرير عام ١٩٠٥ الذى رفعه إلى حكومته فى لندن.

وقد تعرضت البلاد خلال تلك الفترة لنهب كبير لثرواتها فى صورة فوائض أعمال التجارة والتصدير وأرباح المرافق والخدمات فى المدن والتى كانت فى يد احتكارات أجنبية ، هذا إلى جانب أعباء الدين العام التى كبلت فرص أى نمو فى البلاد ، وهكذا كان الميزان التجارى لفترة ماقبل الحرب العالمية الاولى يعكس فائضا يمثل الأموال التى نزحت من مصر إلى الخارج.

ثانيا : موقف القوى الوطنية من قضية التصنيع

١ـ ٢ : ارتباط الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى

ندد كل من« مصطفى كامل» و «محمد فريد» بالسياسة الجمركية التى فرضها المستعمر على الصناعة الوطنية ، حيث عبر محمد فريد بقوله إن المبادىء الاقتصادية تقضى بفرض المكوس على الأصناف التى يوجد مثلها فى البلاد ، وعدم فرض شىء منها على ما تحتاج البلاد إليه من حاصلات أو ما يكون ضروريا منها للفقراء ، فهل يعقل أن تؤخذ عوائد جمركية على الفحم الحجرى مثلا ، أو الآلات الزراعية أو الحديدية على العموم ، ومع افتقار البلاد إليها ؟ ، وهل من المعقول أن يؤخذ على الحنطة والدقيق مثل ما يؤخذ على الخمور ؟ إن هذه الأمور المخالفة للعقل والعلم لا توجد إلا فى مصر حيث الاحتلال يدير الأمور لغاية واحدة هى دفع فوائد الديون

وتوظيف من لم يجدوا الكفاف فى بلادهم بأرقى الوظائف هنا وبأعلى المرتبات ، وفى هذا الكلام الرائع الذى قيل منذ اثنين وتسعين عاما ما يشير إلى إرتباط الدعوة إلى التصنيع بنمو الحس الوطنى.

٢ـ ٢ : لجنة التجارة والصناعة والدعوة للتصنيع

ولقد تزايد الوعى بأهمية التنمية الصناعية نتيجة جهود رائد الصناعة المصرية «طلعت حرب» والذى دعا إلى إنشاء «بنك الأمة» عام ١٩١١ وراح يشحذ همم أبناء مصر المخلصين للمساهمة فى إنشاء هذا البنك الذى قام بدور طليعى وهام فى تطور الصناعة المصرية كما سنرى فيما بعد ، ولقد ساعد قيام الحرب العالمية الأولى فى تأكيد أهمية إنشاءصناعة وطنية ، حيث أدى نقص الواردات من السلع الصناعية فى فترة الحرب إلى بدء أول مجهود صناعى منذ الاحتلال ، فنشطت الصناعات الغذائية، وصناعات الغزل والنسيج وكثير من الحرف التى كانت على وشك الإندثار بسبب منافسة المصنوعات الأجنبية ومن ناحية أخرى أدى انقطاع المواصلات بسبب الحرب إلى فقدان أسواق التصدير وانخفضت صادرات القطن من ٣٤ مليون جنيه فى السنة السابقة للحرب إلى ٢٠ مليون جنيه عام ١٩١٥/١٤ وهو ما أكد أهمية تنويع قاعدة الاقتصاد القوى بإنشاء صناعات جديدة.

وجاء تشكيل لجنة التجارة والصناعة فى عام ١٩١٦استجابة لرغبة الأهالى فى تشجيع الصناعة والحرف ، وكان لهذه اللجنة فضل كبير فى وضع السياسات الاقتصادية المشجعة للصناعة والنمو الاقتصادى فيما بعد الاستقلال، ورأسها إسماعيل باشا صدقى وشارك فى عضويتها محمد طلعت (أفندى) حرب وأثمرت توصيات اللجنة على إنشاء مصلحة للتجارة والصناعة تتبع وزارة المالية (عام ١٩٢٠) وتبنى إجراءات لتشجيع الصناعات والحرف.

٣ـ٢ : أثر الحرب على مسيرة التصنيع

ومع نهاية فترة مابعد الحرب العالمية الأولى أصيب المصريون بخيبة أمل كبيرة وأحس الجميع بأنه لا أمل للصناعة فى ظل الاحتلال. (حدثت انتكاسة كبيرة للصناعة بعودة منافسة السلع الأجنبية لها من جديد مع عدم وجود الحماية اللازمة من جانب الحكومة).

وساعدت الدعوة إلى الاستقلال فى زيادة المطالبة بصناعة وطنية وبأهمية النهضة الصناعية كضرورة للاستقلال الاقتصادى و السياسى معا، ولقد تجلى هذا المعنى بوضوح خلال ثورة ١٩١٩ ، وقد عبر عبد الرحمن الرافعى عن ذلك بقوله:

« أخذت الأمة تدرك - بتأثير الحركة الوطنية وتقدم الوعى القومى - أن بتبعيتها الاقتصادية للأجانب تعطل استقلالها السياسى ، وأن البلاد التى تعتمد فى حياتها على الزراعة فحسب هى بلاد متأخرة فى عداد الأمم الفقيرة إذ تعيش عالة على الدول الأجنبية فى حاجاتها الصناعية والمالية». وكانت كل هذه المتغيرات مقدمات هامة نحو إنشاء بنك مصر الذى كان له الدور المتميز فى إرساء دعائم الصناعة المصرية .

ثالثا : دور بنك مصر فى النهضة الصناعية :

٣ـ١ : فكرة البنك

جاء إنشاء بنك مصر نتيجة للدعوة التى تبناها طلعت حرب والتى أعلن عنها فى كتابه « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة »، والذى أنهاه فى الفترة من (أبريل /مايو) عام ١٩١١، وفى هذا الكتاب شخص طلعت حرب مشكلة مصر الاقتصادية فى« أن مصر لا تنقصها الأموال، ولا تفتقر إلى رجال الأعمال القادرين على إنشاء اقتصاد وطنى قوى ، وإنما ينقصهم الاقتناع بأهمية التصنيع ، واستثمار أموالهم فى مجالات الصناعة إلى جانب الاستثمار فى المبانى والعقارات»، موضحا أن المشكلة تكمن فى تفضيل المصريين استثمار أموالهم أو الجزء الأكبر منها فى الأراضى والعقارات والتى مثلت (٧٢٪) من إجمالى الأموال المستثمرة خلال تلك الفترة.

وتنبع أهمية إنشاء بنك مصري من كونه ليس بنكا تجاريا فحسب ولكن فى نفس الوقت ، وكما جاء فى التقرير النهائى للمؤتمر المصرى الأول (١٩١١) « ويكون له أهدافا اجتماعية منها إقراض الفلاحين بفوائد بسيطة ومناسبة ، والعمل على تشجيع وإقامة الصناعات الوطنية وحمايتها ».

وتأتى هذه الأهداف التى أعلنها البنك فى ظل غياب سوق منظمة للإئتمان الزراعى، وتفاقم مشاكل المديونية الزراعية والتى استنزفت جزءاً كبيراً من ثروات البلاد فى صورة فوائد باهظة كانت تصل إلى مايزيد على (٣٦٪) سنويا.

وبرغم وجاهة فكرة إنشاء «بنك الأمة» إلا أنها قوبلت بالكثير من العقبات من جانب الطبقة الحاكمة وأصحاب المصالح ممثلين فى دوائر الاحتلال والبنوك الأجنبية إلا إن تلك العقبات لم تمنع إنشاء البنك يوم ٧ مايو ١٩٢٠ والذى جاء تتويجا لجهود وطنية صادقة تبلورت فى ثورة ١٩١٩ فكان البنك كما يقول مؤرخنا الكبير عبد الرحمن الرافعى «الثمرة الاقتصادية للثورة».

٣-٢ : البنك وعملياته :

أنشئ بنك مصر برأسمال متواضع لم يتعد ثمانين ألف جنيه موزعة على ٢٠ ألف سهم اكتتب فيها ١٢٣ فرد ا ٠ ولم يكن غريبا أن يكون معظم المستثمرين الكبار من ملاك الأراضى ، حيث مولت فوائض الزراعة عملية التحول الصناعى ٠ ولقد كان لارتباط البنك بأصحاب الملكيات الزراعية أهمية كبيرة فى سياسته الائتمانية حيث ساهم بصورة متزايدة فى تمويل تجارة القطن. وهناك من ينسب أزمة السيولة التى تعرض لها البنك عام ١٩٣٨/١٩٣٩ إلى سياسة إقراضه الزراعى وليس الصناعى. وسرعان ما ارتفع رأسمال البنك ليبلغ نحو (نصف مليون جنيه عام ١٩٢٥) تضاعفت إلى مليون جنيه عام ١٩٢٧ أى بعد مضى (٧ سنوات) وصلت بعد ذلك إلى (٢ مليون جنيه) عام ١٩٥٥ ، وقد ارتفعت احتياطيات البنك وأرباحه المحتجزة من سبعة آلاف

جنيه إلى (٥٧٨ ألف جنيه) عام ١٩٣٠ ، تزايدت إلى (٨٩٩ ألف جنيه) عام ١٩٣٧ ثم إلى (مليون وتسعمائة ألف جنيه) عام ١٩٤٥ ، وبلغت نحو٤ر٣ مليون جنيه عام ١٩٥٠، وساعدت تلك الزيادة البنك على توزيع نسبة مجزية من الأرباح على المساهمين. وقد وصلت حقوق المساهمين إلى ١ر٤ مليون جنيه عام ١٩٢٩ وبلغ حجم القروض نحو (٦ر٥ مليون جنيه عام ١٩٥٥)، وبهذا التطور المشهود لأداء بنك مصر أصبح رائدا للبنوك المحلية ، وأنهى خلال سنوات الاحتكار الأجنبى لأعمال البنوك.

وقد وضع البنك ضمن أولوياته الهامة الإهتمام بتمويل الصناعة المصرية وتقويتها ، فقام بإنشاء مطبعة بنك مصرفى عام١٩٢٢ برأسمال قدره خمسة آلاف جنيه، كان نصيب البنك فيها نحو (٥ر٦٥٪)، تلى ذلك إنشاء شركة مصر لحليج الأقطان فى عام ١٩٢٤، وقد كانت مساهمة البنك فيها (١ر٢٣٪) ، وفى عام ١٩٢٥ أسس البنك شركتى مصر للنقل والملاحة ، ومصر للتمثيل والسينما ساهم البنك فيهما بنحو (٧ر٨٤ ٪) ، (٢ر٨١٪) على التوالى .

وقد كان تأسيس شركة مصر للغزل والنسيج هى الإنطلاقة الكبرى للصناعة المصرية فى عام ١٩٢٧ ، وهو العام الذى شهد زيادة رأسمال البنك إلى (مليون جنيه) كانت مساهمة البنك فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى (٣٠٠ ألف جنيه) وفى نفس العام أسس البنك شركة مصر حلوان للغزل والنسيج برأسمال قدره عشرة آلاف جنيه بنسبة مساهمة قدرها (١ر٧٤٪)، وبحلول عام ١٩٣٠ قام البنك بإنشاء شركة مصر لتصدير الأقطان ، وشركة مصر للطيران ، وشركة بيع المصنوعات المصرية عام ١٩٣٢ ، وفى عام ١٩٣٤ قام البنك بتأسيس شركات مصر للملاحة البحرية ، ومصر للسياحة، وفى عام ١٩٣٨ تم إنشاء شركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار برأسمال قدره ٢٥٠ ألف جنيه (وصلت إلى ٢ مليون جنيه عام ١٩٥٩)، وجاءت مساهمة البنك فيها بنحو (٧ر٤٨ ٪) وشركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح، وشركة مصر صباغى البيضا برأسمال قدره ٢٥٠ ألف جنيه وصلت إلى ٢ مليون جنيه عام

١٩٥٩ ، وبلغت مساهمة البنك فيها (٣٦٪) ، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت، وفى عام ١٩٤٠ قام البنك بإنشاء شركة مصر للمستحضرات الطبية ، ومصر للحرير الصناعى عام ١٩٤٦ برأسمال قدره ٢ مليون جنيه ارتفعت إلى ٣ مليون جنيه عام ١٩٥٩، وبلغت مساهمة البنك (٦ر٨٪)، (مع ذلك لم يشارك البنك فى الفترة منذ قيام الثورة حتى تأميمه إلا فى شركتين هما شركة مصر للألبان عام ١٩٥٦ وشركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج برأسمال ٢ مليون جنيه بلغت مساهمة البنك فيها بنحو (٢٥٪)).

وهكذا نرى أن بنك مصر فتح الطريق الحقيقى لتنمية الصناعة المصرية ، وهو الإتجاه الذى سارت عليه الحكومة بعد ثورة ١٩٥٢.

وتأكدت هوية « بنك مصر» كبنك للوطن حين جعل اللغة العربية هى الأساس فى معاملاته وحسابات شركاته بما فيها الشركات المشتركة، كما سعى إلى رفع كفاءة المصريين وذلك عن طريق إرسال البعثات التدريبية للخارج، وكذلك عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة واستجلاب الخبراء وتعيين مساعدين مصريين لهم ، كما جاء اهتمام البنك بالثقافة مبكرا جدا حيث أنشأ مطبعة مصر بعد عام واحد من إنشائه وأنشأ استديو مصر الذى مازال أهم مراكز صناعة السينما فى العالم العربى.

٣ـ ٣: دور البنك فى دعم السياسة الصناعية للحكومة

و جدير بالذكر أن بنك مصر قام بدور رائد وطليعى بالتعاون مع الحكومة فى تمويل الصناعات الصغيرة وذلك عن طريق تخصيص ما قيمته ١٠٠ألف جنيه أودعتها وزارة المالية لدى البنك لهذا الغرض ، واشترطت ألا تتجاوز السلفة الواحدة عن ١٠٠٠ جنيه ولمدة خمس سنوات ، ونتيجة لنجاح المشروع ارتفع المبلغ المخصص إلى ٢٥٠ ألف جنيه عام ١٩٢٧. وسمحت وزارة المالية بإقراض الصناعات الكبيرة بشرط ألا تزيدعن عشرة آلاف جنيه، وأعطت للبنك إمكانية زيادة السلفة لتصل إلى خمسة عشر ألف جنيه وذلك بعد موافقة وزارة المالية واستئذان مجلس الوزراء فيما يزيد عن ذلك.

وكانت طريقة الحصول على القرض تتمثل فى قيام صاحب المصنع بتقديم طلب للبنك ثم يحول الطلب لمصلحة التجارة والصناعة لبحث مدى جدواه ، حيث يتقرر بعد ذلك إن كان صاحب المصنع يستحق القرض أم لا ، مع الأخذ فى الحسبان أن الفائدة لم تتعد ٦٪ على السلف الصناعية ، هذا ، وقد قدم البنك نحو ٢٤٦ قرضا للمشروعات الصغيرة (عام ١٩٣٢) بما قيمته ٨٠٤ ألف جنيه، ارتفعت بعد ذلك إلى (١٫١٣٧٫٠٠٠ جنيه) عام ١٩٣٨ ، وذلك رغم أزمة الكساد الكبير عام ١٩٣٨ ، ويمثل هذا أكبر دليل على قدرة البنك فى الحفاظ على المنهج التوازنى له بين كونه بنك ، ومشروع وطنى.

ولقد قام البنك بدور المستشار الاقتصادى للحكومة ، فقام بإعداد تقرير رفعه للحكومة المصرية عام ١٩٢٩ تحت عنوان «إنشاء الصناعات الوطنية وتنظيم التسليف الصناعى» ويعتبر هذا التقرير بحق أول برنامج شامل للتصنيع فى مصر. ولقد عدد التقرير الصناعات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية واضحة ، وبين طرق إنشائها واحتياجات ذلك ٠ ولعل هذا الدور المميز لطلعت حرب هو وراء مقولة «بنت هانسن» أن طلعت حرب يمكن أن يعتبر أول وزير للصناعة فى مصر الحديثة.

رابعا : دور رجال الاعمال

ومع تزايد المشروع الاقتصادى الوطنى وبدء تشغيل مشروعات بنك مصر الصناعية تزايد دخول رجال الأعمال المصريين مغامرة الصناعة. وساعد على ذلك حصول مصر على استقلالها (المنقوص) عام ١٩٢٢ ، وقيام الحكومات الوطنية وبالذات الحكومات الوفدية وحكومة إسماعيل صدقى بمساعدة تلك المشروعات على النهوض والنمو، مما أدى إلى نهضة صناعية خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ومكن الصناعة من أن تعبر سنوات الكساد العالمى الكبير دون خسارة كبيرة.

وشهد عام ١٩٢٢ إنشاء اتحاد الصناعات المصرية على يد مجموعة من الأجانب المتمصرين والذين بدأوا فى دخول مغامرة الصناعة منذ أوائل القرن العشرين وبالذات فى الصناعات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية مطلقة مثل صناعة مواد البناء أو المشروبات والأغذية والسجائر، إلى جانب بعض الصناعيين المصريين التقليديين مثل صناع المنسوجات الحريرية (عائلة اللوزى فى دمياط). وترأس اتحاد الصناعات فى سنواته الأولى السيد هنرى نوس H.Naus رئيس شركة السكر والتقطير المصرية واستمر فى رئاسته للاتحاد حتى وفاته فى نهاية الثلاثينات. وضم مجلس الإدارة السبعة خمسة من الأجانب ممثلين لصناعات السيراميك (السيد سورناجا)، الملح والصودا ، الخميرة والبيرة (كوتسيكا)، الأهلية للنسيج ،بينما تولى إسماعيل باشا صدقى منصب نائب رئيس الاتحاد.

ويمكننا إبراز دور رجال الأعمال المصريين فى تدعيم الصناعة الوطنية والنهوض بها وعلى رأسهم (طلعت حرب) فى إصدار التشريعات الاقتصادية التى مكنت الصناعات القائمة من التدعم والنهوض ، فقد نجح رجال الأعمال وعلى رأسهم إسماعيل صدقى - مهندس الصناعة الوطنية فى عام ١٩٢٥ - فى إلغاء رسم الانتاج المفروض على الصناعة الوطنية منذ عهد كرومر ، وفى إقناع الحكومة فى أواخر العشرينيات بتبنى تعريفة تفضيلية لنقل المواد الخام ، والبضائع الصناعية على السكك الحديدية ، وكذلك إعطاء الإنتاج المصرى الأفضلية على البضائع المستوردة فى مناقصات الحكومة حتى ولو زاد سعره بـ (١٥ ٪) عن مثيله الأجنبى، كذلك نجح رواد الصناعة المصريين الأوائل من رجال الأعمال فى الدعوة إلى زيادة التعريفة الجمركية، وتم ذلك عام ١٩٣٠ فى ظل حكومة الوفد الثالثة .

وبفضل جهود هؤلاء الرجال استطاعت الصناعة أن تكتسب وضعاًجديداً كمصدر من مصادر الثروة والدخل فى البلاد ، مما أعطاها دعما إضافيا فى جذب انتباه القيادات السياسية فى البلاد ، وانغماس بعض السياسيين فى إنشاء وإدارة الشركات الصناعية الجديدة (مثل إسماعيل صدقى ، حافظ عفيفى ، أمين يحيى ...).

كذلك كان لرجال الصناعة الفضل الأكبر فى إلغاء الإمتيازات الأجنبية التى تمتعت بمقتضاها شركات الكهرباء والمياه والمواصلات الأجنبية بميزات خاصة عن الشركات المصرية حرمتها من الدخول فى هذه المجالات ، وقد تفاعلت الحكومة مع دعوة رجال الأعمال والصحافة المصرية التى سجلت هجوماً واسعاً على شركة السكر والتقطير المصرية والتى كانت تسيطر عليها مصالح فرنسية والتى حققت أرباحا هائلة على حساب المستهلك ، وكذلك شركة الملح والصودا التى كانت تسيطر عليها مصانع إنجليزية والتى غالت فى أسعار الملح ، وقامت بتخفيض إنتاجها من الصودا الكاوية مما تسبب فى عدم توفر الصابون ، وانخفاض استهلاكه .

كذلك اهتم رواد الصناعة الأوائل بقضايا رفاهية العامل ، وحماية حقوقه ، وكان لمحمد فريد السبق فى هذا المجال حيث دعا إلى تكوين اتحاد العمال، والاهتمام بأحوالهم واستجلب اتحاد الصناعات خبيرا من عصبة الأمم يساعد على وضع قانون للعمل فى نهاية الثلاثينات ، وتم بالفعل إصدار أول قانون للعمل فى ظل حكومة الوفد عام ١٩٤٢.

كذلك كانت هناك دعوة قوية لانشاء التعاونيات الانتاجية ، وتبنى الوجيه عمر لطفى فى أوائل القرن عدة مبادرات فى هذا المجال ، وتم إنشاء شركة التعاون المالية التى استمرت فى لعب دور هام فى تجميع مدخرات صغار المستثمرين منذ عام ١٩٠٩ وحتى بعد إنشاء بنك مصر.

وعليه لم تكن الدعوة للصناعة دعوة صماء بل كان لها جانب اجتماعى واضح يدعو إلى تحسين ظروف العمل والإبتعاد عن الاحتكارات والإمتيازات الأجنبية المجحفة.

خامسا : الأداء الصناعى فى النصف الأول من القرن العشرين

٥ـ ١ : الأداء الصناعى فى فترة مابين الحربين

تمخضت جهود التصنيع فى فترة مابين الحربين عن تغير كبير فى هيكل الصناعة والاقتصاد المصرى ، فإلى جانب شركات بنك مصر العشرين كانت هناك أمثلة أخرى للمشروعات الوطنية وفى مجالات جديدة مثل مصانع ياسين للزجاج فى شبرا ، وشركة الورق الأهلية بالإسكندرية ، وشركات الأسمنت ... وغيرها.

ويسجل سمير رضوان زيادة إسهام رأس المال الوطنى فى الشركات الجديدة ليصل إلى ٣٤ر٥ من إجمالى رؤوس أموال الشركات المؤسسة مابين عامى ١٩١٤و١٩٣٣. ثم زادت هذه النسبة إلى ٤٧ من مجموع رؤوس أموال الشركات المؤسسة بين عامى ١٩٣٤ و١٩٣٩ ، ومن الهام ملاحظة أن الكساد العالمى الكبير الذى أطاح بالشركات الصناعية فى العالم أجمع لم يوقف النمو الصناعى فى مصر فى الثلاثينات ؛ ولعل ذلك يرجع إلى سياسات الحماية التى اتبعتها الحكومات المتعاقبة من عام ١٩٣٠ ، وكذلك التدخل المباشر لدعم الصناعات الأساسية ، (مثل الإعانة المقدمة لشركة السكر والتقطير المصرية).

ويبيِّن الدكتور جمال سعيد على أنه بالرغم من انخفاض الأسعار الناتجة عن الكساد استمرت واردات الآلات والمعدات فى الزيادة فى فترة الثلاثينات من ١٥٧٣٦ جنيها عام ١٩٣٠ إلى ٣٥٧٠٠٠ جنيها عام ١٩٣٩ ٠ وزاد عدد المنشآت الصناعية من ٧٠٣١٤ منشأة صناعية عام ١٩٢٧ إلى ٩٢٠٢١ عام ١٩٣٧ ٠ كذلك زاد عدد المشتغلين فى الصناعة بأنواعها من ٢١٥٤٠٠ عامل عام ١٩٢٧ إلى ٢٧٢٥٠٠ عامل عام ١٩٣٧ أى بزيادة قدرها ٢٦ر٥٪ ٠ مع ذلك كان معظم هؤلاء العمال يعملون فى منشآت صغيرة ، ولم تزد المنشآت التى تستخدم عشرة عمال فأكثر عن ٣٪ من الإجمالى، أى حوالى ٣٧٥٠ مصنعا وورشة. وانحصرت المشروعات التى يزيد رأسمالها على ألفى جنيه فى ٢ر١٪ من إجمالى المصانع والورش.

وساعدت سياسة التصنيع فى زيادة الاكتفاء الذاتى فانخفضت واردات الأسمنت من ١٩٢٠٠٠ طن عام ١٩٣٠ إلى ٣٥٦٧٥ طن عام ١٩٣٩ ، وفى ذات الفترة زاد الانتاج المحلى من حوالى ١٩٦٠٠٠ طن إلى ٣٥٤٠٠٠ طن أى أن نسبة الاكتفاء الذاتى وصلت إلى ٩٠٪ ، ووصلت نسبة الاكتفاء الذاتى فى صناعة الأثاث والصابون أيضا إلى ٩٠٪ وفى إنتاج الكبريت ٨٠ وفى الزيوت النباتية ٦٠ وفى الصودا الكاوية ٥٠ هذا إلى جانب إكتفاء كامل من السكر والسجائر والكحول وملح الطعام.

ولعل النجاح الأول لسياسة التصنيع كانت فى مجال المنسوجات ، حيث زاد المستخدم من القطن المصرى محلياً فى الصناعة من ٥٣٠٠٠ قنطارا عام ١٩٣٠ إلى ٦٦٢٠٠٠ قنطارا عام ١٩٣٩ (أى بمقدار اثنى عشر ضعفا) ، كذلك زاد الإنتاج المحلى من الأقمشة القطنية بحوالى نفس النسبة من ١٤ ألف متر إلى ١٥٩ ألف متر. وزاد إنتاج الغزل بتسعة أضعاف من ٢٩٠٠ طن إلى ٢٥٨٠٠ طن فى نفس الفترة.

وهكذا دخلت مصرالحرب العالمية الثانية وهى أكثر أمنا لاحتياجها من الملبس والمأكل ومواد البناء ٠

٥ـ٢: أثر قيام الحرب الثانية على الصناعة

تميزت فترة الأربعينيات بإزدهار كبير للصناعة المصرية ، حيث مثلت هذه السنوات النهضة الحقيقية للصناعة الوطنية ، فقد استفادت الصناعة بنشوب الحرب على المسرح الأوروبى وكان معنى هذا إنعدام المنافسة للصناعة الوطنية وكذلك زيادة سيطرة المصريين على الأداء الصناعى، وكانت الزيادة الكبيرة فى استهلاك جيوش الحلفاء دافعا قويا لتنمية الصناعة وتطويرها .

ومن الملاحظ أن مصر خرجت من الحرب وهى دائنة لبريطانيا العظمى بحوالى خمسمائة مليون جنيه ، وهو ما يكفى لتغطية العجز فى الميزان التجارى لدينا لسنوات عديدة ، وكانت قيمة الجنيه المصرى تفوق فى قيمتها قيمة الجنيه الإسترلينى.

٥ـ٣: نحو تمصير الاقتصاد المصرى

ومن بين الملامح الهامة التى تميزت بها فترة الأربعينات تمصير الصناعة المصرية، حيث انطلقت قوى الإرادة المصرية بتوقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ ، وما تلاها من اتفاقية مونترو عام ١٩٣٧ والتى ألغت الإمتيازات الأجنبية ، وسمحت للمشرع المصرى أن يبسط سلطانه على الأجانب فى مصر ، وعليه كان إصدار أول تشريع للضرائب على القيم المنقولة والأرباح الصناعية عام ١٩٣٩ ، وفى عام ١٩٤٢ ، ومع عودة حكومة الوفد، صدر أول تشريع يفرض استخدام اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ، وقد تم إلغاء صندوق الدين وشراء الدين المصرى، والذى كان بمثابة وصمة فى جبين الأمة ومؤشرا لانتهاء أسباب الاحتلال ، وقد أعقب ذلك صدور قانون الشركات عام ١٩٤٧ والذى حدد ملكية الأجانب في أسهمها بحد أقصى (٤٩٪) ، وألا ينخفض عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن (٧٥٪) وألا تقل رواتبهم عن (٦٥ ٪) من إجمالى الأجور والمرتبات.

وفى نفس الوقت بدأت أعداد الأجانب الموجودين فى مصر فى الانخفاض حيث انخفضت أعدادهم من حوالى (١٧٩,٠٠٠) عام ١٩٣٧ إلـــى (١٣٢,٠٠٠) عام ١٩٤٧ أى بمايزيد على الثلث ، وقد كان لهذه التطورات آنفة الذكر دورها فى استمرار زيادة وجود رأس المال المصرى فى الصناعة المصرية.

ومن المفيد مقارنة وضع الإدارة المصرية خلال الحرب العالمية الأولى ، وخلال الحرب العالمية الثانية ، حيث أن مصر خلال الحرب العالمية الأولى كانت فريسة للإدارة البريطانية الصريحة ، و التى عانى منها الفلاح المصرى طويلا ، وذلك عن طريق الاستيلاء على المحاصيل الزراعية والغلاء والسخرة ، وكل هذه العوامل كانت سببا فى ثورة ١٩١٩ ، أما الحرب العالمية الثانية فقداضطر فيها الإنجليز إلى ممالأة القوى الوطنية وعملوا على تنصيب الوفد (حزب الأغلبية)حتى يستطيعوا ضمان تضامن مصر مع قوات الحلفاء.

٥ـ٤: زيادة الانتاج الصناعى بعد الحرب

وقد تميزت فترة الأربعينات بتطور كبير فى الإنتاج الصناعى المصرى حيث زادت كمية الإنتاج بنسبة ٣٥فى الفترة ما بين (١٩٣٨-١٩٤٥) ، وقد شجعت الحرب على ظهور صناعات جديدة ، وزيادة إنتاج الصناعات الصغيرة عموما زيادة كبيرة ، ومن الصناعات الجديدة التى ظهرت بقوة كبيرة واعتمدت فى إنتاجها على مواد أولية محلية الصناعات الكيماوية والتى كان لها أكبر الأثر فى تطور صناعة السماد التى عملت على تحسين الإنتاج الزراعى، كذلك أنشئت أول شركة للحديد والصلب (شركة الدلتا للصلب) ، وبدء إنتاج مصانع الأدوية. ومع تخفيف قيود الاستيراد وتوفر المواد الخام والآلات وقطع الغيار زاد الإنتاج الصناعى زيادة كبيرة مع إنتهاء العمليات الحربية، فزادت القيمة المضافة الصناعية (بالأسعار الثابتة) من ٩٢ مليون جنيه عام ١٩٤٦ إلى ١٠١ مليون جنية عام ١٩٤٧ أى بنسبة نمو مقدارها ٨ر٩ ٪.

واستمرت الزيادة الكبيرة فى العامين التاليين بمعدل ٩ر١١ ، ٥ر١١ على التوالى. ثم انخفض معدل النمو إلى ٦ر٥٪ عام ١٩٥٠، ومع بداية الحرب الكورية وزيادة المواجهة مع بريطانيا فى منطقة القناة توقف الإنتاج الصناعى تقريبا عن النمو فى السنتين التاليتين ولم يستعيد الإنتاج الصناعى نموه السريع إلا بعد منتصف الخمسينات. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى جاءت فترة الرواج التى واكبت تلك الفترة بزيادة كبيرة فى إعداد الشركات الجديدة فى الصناعة المصرية وذلك على عكس ما كان حادثاً فى فترة العشرينيات من عدم كفاية التمويل المتاح للاستثمار الصناعى. ويكفى الإشارة إلى شركة الحرير الصناعى التى أنشأها بنك مصر فى عام ١٩٤٦برأسمال قدره ٢مليون جنيه تم تغطية ضعفه فى أيام قلائل ، وزاد عدد الشركات المساهمة من ٢٨٧شركة مساهمة عام ١٩٤٢ إلى ٤٤٥ شركة عام ١٩٤٩، ٤٠منها شركات صناعية ، وقد وصل معدل تكوين الشركات إلى درجة الحمى مع التهاب الأسعار، وزيادة معدل الربحية حيث زاد الرقم القياسى لأسعار السلع الصناعية عام ١٩٤٤إلى ٣٣٠عن مستواه فى عام ١٩٣٩،ثم واصل الإرتفاع ليصل إلى ٤٢٨,٥٥عام ١٩٥٠.

سادسا : تقييم نصف قرن

حققت الصناعة المصرية طفرة حقيقية فى النصف الأول من القرن العشرين.

ولقد تابعنا فى هذه الدراسة مسيرة الصناعة المصرية عبر نصف قرن والتى أكدت الارتباط الوثيق بين جهود الاستقلال وجهود التصنيع. ولقد قاوم الاستعمار جهود التصنيع حتى آخر مدى ، ولم تتوطد أركان الصناعة إلا فى ظل الحكومات الوطنية فى عهد الاستقلال • ومن الإنصاف أن نرصد أن رجال الصناعة الأوائل قد حققوا الكثير فى ظل ظروف عالمية ومحلية صعبة • وجاءت الحرب العالمية الثانية لتتيح ظرفا مواتيا سمح للصناعة المصرية بالنمو والاعتماد على الذات فى تكوين احتياطيات هائلة سهلت لها عملية الاستثمار والتراكم فى فترة مابعد الحرب ، وهو ماضمن عدم انتكاس تجربة الصناعة المصرية على النحو الذى حدث فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. ومع زيادة الاستثمارات الصناعية فى فترة مابعد الحرب ، إلا أن مصر تميزت بقدر كبير من عدم الاستقرار السياسى تمثل فى استمرار معركة الجلاء وقيام حرب فلسطين والتدخل الدائم للقصر فى السياسة وتلاعب الملك لصالح أحزاب الأقلية مما أدى إلى توقف الاستثمارات والنمو وبدا الأمر كما لو أن البلاد تترقب بداية عصر جديد.

المصادر والمراجـــع

أولا : العربية

- البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ، الدولة فى عالم متغير، واشنطن، ١٩٩٧.
- بنك مصر، إنشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعى : مشروع بنك صناعى مصرى، مطبعة مصر، ١٩٢٩ .
- بنك مصر ، كتاب اليوبيل الذهبى، ١٩٧٠ .
- جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، مطبعة البيان العربى، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- سمير رضوان، التصنيع فى مصر (١٩٣٩ - ١٩٧٣) ، السياسة والأداء، ترجمة د. صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ .
- عاصم الدسوقى، «محمد على باشا» ، مجلة النداء، العدد التجريبى الثانى، يوليو ١٩٩٦ .
- عبدالرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى، الطبعة الثانية، الدار القومية للطباعة، القاهرة ١٩٦٦ .
- عبد السلام عبد الحليم صبح، الرأسمالية الصناعية ودورها فى مرحلة المشروعات الحرة، ١٩١٦-١٩٥٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
- على الجريتلى، تطور النظام المصرفى فى مصر، فى بحوث العيد الخمسينى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والأحصاء والتشريع ١٩٦٠ .
- على سليمان، سلسلة مقالات، قضية الصناعة فى مصر، الأهرام الاقتصادى، ١٣ أكتوبر - ٥ نوفمبر ١٩٨٦.
- على سليمان، دور القطاع الخاص فى التنمية مع التطبيق على مصر، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
- محمود أنيس، الدخل القومى فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، ديسمبر ١٩٥٠.
- مصطفى كامل السيد، الرأسماليون والدولة فى مصر .. ملاحظات أولية فى التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى، أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٩ .
- نبيل عبدالحميد سيد أحمد، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصـرى، ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ .

ثانيا : الأجنبية

-Arthur W. Lewis, The Theory of Economic Growth, (Homewood, III, Richard Irwin) , 1955 , Ch. 3 .

-Bent Hansen and Donald C.Meade, Growth and Technical Change in the Egyptian Economy, (Homewood, III. Richard Irwin), 1976 .

-Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity and Growth in Egypt and Turkey, New York, Oxford U. Press, 1991 .

- Eric Davis, Challenging Colonialism : Bank Misr and Egyptian Industrialization 1920 - 1941 , (Princeton N. J., Princeton University Press), 1983 .

- Joseph S. Schumpeter, Theory of Economic Development , Cambridge, Mass. Harvard U.P, 1943.

- Marius Deeb, "Bank Misr and The Emergence of the Local Bourgeoisie in Egypt, in Elie Kedourie, ed, The Middle Eastern Economy Studies in Economics and Economic History, (Forest Grove, Oregon : Frank Lass and Co.) 1976 .

- Robert Tignor, State Private Enterprise and Economy in Egypt, 1918 - 1952, Princeton, N. J., Princeton University Press, 1984.